مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

نظريات الردع النووي

عدد الصفحات: 6

تاريخ الإصدار: 3 آذار / مارس 2021

المصدر: إعداد فريق المركز

➢ حول مفهوم الردع

يتمثل الردع في فكرة بسيطة نسبيًا، فهو بحسب موقع الناتو "جهة فاعلة تقنع جهة فاعلة أخرى - معتدية محتملة - أن العدوان سيكون له ثمن وهذا الثمن قد يكون في شكل أضرار غير مقبولة، تفوق أي مكاسب يمكن تحقيقها ماديًا أو سياسيًا". تؤدي مشاركة جهتين فاعلتين على الأقل إلى جعل الردع تفاعلاً اجتماعيًا معقدًا. يتعلق الأمر بدرجة كبيرة بالطبيعة البشرية، وعلم النفس والمشاعر الإنسانية الأساسية: الخوف، والشجاعة، والثقة، والتعطش للسلطة، والانتقام. القيام بتصعيد كل هذه المشاعر إلى مستوى الجهات الفاعلة الحكومية، مصحوبةً بكل التعقيدات الكامنة في كيان الدولة والحنكة السياسية، مضافًا إليها المخاطر المرتبطة ببقاء الوطن، وأضف الأسلحة النووية إلى هذا المزيج، فيصبح الردع مفهومًا غايةً في التعقيد، والتقلب، والغموض، لكنه أيضًا مفهوم قابل للاشتعال.

تثير نظرية الردع أسئلة خطيرة بشأن الظروف التي يمكن أن تكون فيها التهديدات وسيلة فعالة للسيطرة على السلوك و، من جهة معاكسة، الشروط التي قد يكون لها أثر عكسي. وتوجد أدلة كثيرة على رأي مقيد جداً بشأن افتراضات الردع.

أولاً، كثيراً ما يرى الطرف المفروض عليه التهديد أن الباعث هو الرغبة في إلحاق الأذى وليس احتياجات الدفاع عن النفس.

ثانياً، يمكن اعتبار التهديد محاولة لمنع سلوك مشروع يشعر الطرف المفروض عليه بأن من حقه ممارسته.

ثالثاً، قد لا يردع التهديد السلوك العدواني بل يحوله إلى أغراض بديلة.

رابعاً، قد يؤدي التهديد عبر إيجاد توتر ضمن جماعة صناعة القرار إلى إبطال نمط السلوك العقلاني الذي يشكل شرطاً أساسياً ضرورياً لكي يحقق الردع أغراضه. فقد يكون السلوك خاصة تحت الضغط عكس المطلوب فيما يتصل بالردع. فقد تصبح الاتصالات الدقيقة أكثر صعوبة. وقد يعمل التوتر على الازدياد الكبير لاحتمال الإدراك الخاطئ لبعض القيم وإمكان اعتبار القضايا على أنها مسألة مبدأ لا يمكن التنازل بشأنه. وتدل مناقشة جيرفس (Jervis)لنظرية التصاعد اللولبي في عمله عن الإدراك والإدراك الخاطئ أن العداء يمكن أن يؤدي إلى عكس المراد في بعض الظروف ويعزز التساؤلات المثارة آنفاً عن هذه النظرية ذات التأثير الكبير ولكن التي تنطوي على الخلل والتي تتعلق بالسيطرة الاجتماعية. نظرية الردع الاستراتيجي الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة مضى- وانقضى- رغم بقائها فترة من الزمن مثارا للنقاش والاختلاف بين أولئك الذين يظنون أنها ما زالت سارية المفعول، وتصلح للمرحلة الحالية، وفريق آخر يرى أنها تحتوي على سلسلة من الأخطاء والهفوات لا يمكن التغاضي عنها.

كثيرون، ممن يرون أن الردع النووي بقي الأسلوب الأكثر جدوى وفائدة وعملية من سواه، بالرغم من بروز أعداء جدد، مختلفين في طبيعتهم عن أعداء الماضي، ولذلك، فإن ظهور هؤلاء الأعداء الجدد ممن حصلوا، أو سيحصلون على سلاح نووي، قد يجعلهم في حالة رغبة حقيقية لإقامة علاقات "ندية" مع الغرب، مختلفة كليا عما كان عليه الوضع منذ العام 1945، وحتى الآن. ولهذا، فلا يعتقد أحد أن نظرية الردع الجديدة تتضمن، فعليا أو ضمنيا، إمكانية استخدام الدول للسلاح النووي للرد على الأعداء الجدد، حتى لو كان ذلك يحتمل قيام تهديدات حقيقية وجادة عليها. ومع هذا، فإن الخيار القائم فعلا أن تشن حملة ضارية تقترب من فرضية "الإبادة الشاملة" من خلال "الضربة الثانية" التي تلي بالعادة الضربة الأولى التي تتعرض لها هذه الدولة أو تلك. من جهة أخرى، تفترض نظرية الردع المعدل حصول دول معادية على سلاح نووي، أنها لن تستخدمها بصورة تقليدية طبيعية، حتى لو تعرضت فعليا لخطر حقيقي، ليس بالضرورة خطرا وجوديا، انطلاقا من فرضية أن زعماء هذه الدول، حتى أكثر تطرفا، لن يتعامل مع السلاح النووي بطريقة "جنونية" أو غير جادة. كما أن خصما من هذا النوع، لن يبدو مغامرا كليا ويقدم على استخدام السلاح النووي، لأنه سيفهم مسبقا أن استخدامه لهذا السلاح سيعني تلقائيا خرابا هائلا سيحل ببلده، وشعبه، ومصادر ثروته، التي من خلالها يسيطر النظام على الدولة، وبالتالي سيبدو أكثر من غيره حريصا على البقاء في هذه المكانة الدولية. في المقابل، يظهر جملة من المشككين بجدوى هذه النظرية الردعية الجديدة، ومعظمهم بما فيهم أتباع المعسكر المحافظ، وفي الولايات المتحدة يمثلهم الجمهوريون. وتبدو الفجوة متسعة أكثر فأكثر بين غالبية الجمهور الغربي ومن بينهم نشطاء الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، الذين تربط بينهم قواسم مشتركة، وبين أولئك الجمهوريين المشككين بجدوى هذه النظرية الردعية. من بين المشككين طوال العشر سنوات الماضية، برز عضو الكونغرس "كيث باين"، الذي صوت بصورة تفصيلية وأعلن تحفظاته ومسوغاته الكاملة لرفض هذه النظرية، انطلاقا من الإخفاقات التي تحيط بها.

أعلن "باين" أن هذه النظرية الجديدة تكشف عن ضعف حقيقي يحيط بصناع القرار في البلاد، وقد تدفع الخصوم لمحاولة التصدي الحقيقي وتحدي قدرات الولايات المتحدة في شتى المجالات، بحيث تصل الأمور إلى رغبة أولئك الخصوم في حيازة أي سلاح يرونه ملائما لطموحاتهم وأطماعهم في الاقتراب من القدرات الهائلة للدول العظمى. وربما تتقوى هذه الرغبات لدى الخصوم إذا ما تقوت الضغوط الداخلية لديه، بضرورة تنمية القدرات العسكرية الخاصة به. ويقاس الامر هنا وفقا لموقف بايدن على الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة قوى فاعلة تتحرك في المنطقة الرمادية وفق لمعايير قوة انتسابية تمكنها من مواجهة المصالح الامريكية في مجالات ومناطق مختلفة. وهنا نتحدث عن روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية.

الجدير بالذكر أنه خلال مواجهات نووية محتملة، سيكون الأمر كارثيا، والنتائج غير متوقعة، ولذلك فالأمر غير متعلق حتما بزعيم هنا ورئيس هناك يريد القيام بمغامرة طائشة. علما بأن مصدر الشكوك لدى المحافظين بعدم جدوى النظرية الردعية الجديدة تكمن في وجود بدائل دفاعية وحاسمة أخرى، تناسب كثيرا ما كان عليه الوضع عند انهيار الاتحاد السوفيتي. وخلال سنوات الثمانينات، رفض في حينه الرئيس "رونالد ريغان" إستراتيجية الإبادة الشاملة، واستبدلها بخيارات الدفاع من خلال استخدام فعال للأدوات المتاحة بين أيدي الولايات المتحدة، على أن تكون مناسبة للتصدي للصواريخ النووية. وبالتالي فقد جاءت توجهات "ريغان" لتثير مخاوف حقيقية من جهة الخصوم، في ضوء أن قدرة الولايات المتحدة للوصول إلى مرحلة الحسم أمر معروف ومتاح ومعلن، الأمر الذي أدى بالفعل إلى تثبيت الردع القائم بين القوتين العظميين في حينه، ودفع بزعماء الاتحاد السوفيتي إلى إعادة النظر من جديد في فرضية "الضربة الأولى". لذلك، فقد أسفر غياب الثقة بالقدرة على الحسم، وعدم تحقيق النجاح المرجو من هذا الردع، إلى تكثيف القدرات الدفاعية أكثر فأكثر، من خلال اللجوء إلى سياسة "إدارة المخاطر" التي استخدمت مختلف الأدوات الميدانية المتاحة. كما أن نظرية الردع المعدل تقدم مركبات جديدة تتناول إمكانية تقديم "إغراءات" للخصم، تدفعه إلى الشروع في حوار حقيقي معنا، يرغب من ورائه للحفاظ على قيامه ووجوده ككيان سياسي قائم بذاته. وقد كشف النقاب عن وثيقة للبيت الأبيض في مارس آذار 2006، بعنوان: "السياسة الإستراتيجية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" وتعني باختصار NSS، وتتضمن إجراء تقدير أمني استراتيجي لهذه السياسة خلال السنوات الأربع القادمة، بالتنسيق مع وزارة الدفاع، البنتاغون". وتتضمن هذه السياسة الإستراتيجية الجديدة ثلاث مركبات أساسية:

1. **سلاح الردع التقليدي المتمثل بالعقاب.**
2. **سلاح الدفاع، بما فيها مواجهة صواريخ باليستية.**
3. **أسلحة مشتركة تدعم كلا الخيارين السابقين.**

وقد كان لهذه الوثائق خلفية سياسية تبدت بشكل واضح في مناسبات مختلفة أعلن خلالها الرئيس بوش خلال العام 2002، أن أي تهديدات بأسلحة الدمار الشامل على الولايات المتحدة، وأراضيها، ومواطنيها، وقواتها، وحلفائها، يجب أن يواجه أساسا بالاستناد إلى نظرية الأمن القومي. وقد دفع ذلك الرئيس بوش لأن يضع مواجهة تلك التهديدات على سلم أولويات إدارته منذ بداية العام 2002، لمواجهة التهديدات الواردة من كوريا الشمالية، إيران، العراق، التي برزت بصورة واضحة في التقرير الهام الذي قدمه "رامسفيلد" لعام 1998. وتجلى الأمر بصورته الأكثر وضوحا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأخذ الطابع الرسمي عبر "خطاب الأمة" الشهير الذي ألقاه الرئيس بوش في بداية عام 2002، وأعلن خلاله عن

قيام ما بات يعرف بـــ "محور الشر". وقد أوضح خلال ذلك الخطاب، أنه لم يعد من "حق الولايات المتحدة" القيام بأي خطوات محتملة، بما فيها العسكرية، لمنع أي تهديد من الوصول إليها، بل أصبح "من واجبها" القيام بذلك. وبالتالي فإذا لم تجدي كل المحاولات الســابقة في إزالة تلك المخاطر والتهديدات، فلابد من اللجوء إلى الخيار الذي بات ينســب للرئيس بوش، ويسـمى على اسـمه. ولذلك فإن إجراء ما يشـبه التشـريح لجميع الوثائق المنشـورة والتصـريحات العلنية الخاصـة بموضـوع الأمن القومي، خلال مرحلة ولاية بوش، تجعلنا نشـير إلى سـبعة عناصر نوصي بأن تكون في صـلب نظرية "الردع المعدل"، وهي:

- **الردع بالمفهوم التقليدي، والتهديد بالعقاب الشــديد، بما فيها إمكانية توجيه "الضــربة الثانية" التي قد تسفر أخيرا عن الإبادة الشاملة للخصم المهاجم.**
- **الدفاع السلبي، وهي ذات الطريقة التي استخدمت في الماضي، وتضمنت مواجهة صواريخ باليستية، وقد عرف الســنوات الأخيرة ارتفاعا في منســوب اللجوء إلى هذه الوســيلة بعشــرات المرات، وقد تبدى ذلك بوضوح في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي في يونيو حزيران 2008.**
- **تطوير القدرات الإســتراتيجية التقليدية، بما فيها إطلاق صــواريخ نووية، بغرض إيقاع الهزيمة الســاحقة بالخصم المهاجم.**
- **تطوير القدرات العسكرية التي تساعدنا في الوصول إلى مرحلة الحسم، في ضوء أن الردع المرجو لن يصل فعليا، ولن يتحقق في ظل الوقائع القائمة حاليا.**
- **إنتاج قدرات جديدة، إذا لم تنجح الخيارات السابقة في تحقيق الهدف.**
- **افتتاح عهد جديد من فصيلة السلاح النووي، بحيث يبدو بديلا جاهزا لأي احتمال ممكن.**
- **وسائل غير عسكرية، غرضها إقناع الخصم الذي يشكل تهديدا علينا، بأن بإمكانه الحصول على مميزات مفيدة إذا لم يعد يشكل ذلك التهديد.**

وقد حددت نظرية الردع المعدل ثلاث مجموعات باتت تشكل هدفا لها، مرتبة حسب الأولويات التالية:

- **دول نظامية.**
- **شبكات "إرهابية".**
- **دول ذات قدرات هائلة، وعلى رأسها روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية.**

وهناك سيل من الوثائق المنشورة والسرية تشير إلى تفاصيل دقيقة خاصة بتطبيق نظرية "الردع المعدل، منها مثلا وثيقة القيادة الإستراتيجية STRATCOM، المنشورة في ديسمبر 2006. تناقش هذه الوثيقة البدائل المتاحة أمام هذه النظرية، الشـكل المناسـب لها، "عائلات" الردع المعدل وفصـائلها المنتمية لها، ومدى ملاءمتها للخصـم المهاجم، كما تتطرق إلى القدرات المطلوبة، والطرق المتبعة لإدارة المعركة مع الخصـم، من خلال اللجوء لعدد من الوسـائل. علما بأن الانتقادات التي يوجهها الفريق المحافظ لنظرية "الردع المعدل" تنبع أسـاسـا من نقطتين هامتين: الجماهيري السـياسي، والفكري النظري، حيث تتخوف الأوساط الشعبية والسياسية أن نظرية الردع المعدل قد تسرع بالحرب بدلا من أن تؤخرها.

- **تطورات الردع المعدل حتى يناير 2009**

منذ أن بدأت فكرة الرجع المعدل تخرج إلى العلن في أواخر العام 2006، وخلال عام 2007، ثارت نقاشـات عاصـفة حول مركباتها وعناصرها. ففي حين ساد اعتقاد بإمكانية نجاحها في مرة من المرات، إلا أن السواد الأعظم من النقاشات تمركزت حول عدم قدرتها على التكيف والتعامل مع مختلف التهديدات العالمية القائمة، لاسيما في حالة استخدام أسلحة نووية، ومن الواضـح أن النجاح المتوقع لها في مثل هذه الحالة لن يكون باهرا. ويتضـح من بحث معمق أجري مؤخرا من قبل معهد "راند" أن هناك ثغرة قاتلة تحيط بهذه النظرية الردعية الجديدة، تتناول الضعف الذي يشمل الخصوم الجدد، وما يجب أن يعرفه صناع القرار حول هذا الضعف، لاسيما الشعور الذي يتملكهم بضرورة البقاء في سلطاتهم.

يتبين من وثيقة " الإستراتيجية الدفاعية" التي نشرها البنتاغون في يونيو حزيران 2008، بتوقيع من وزير الدفاع "غيتس"، لم تذكر عبارة "الردع المعدل" بالنص، وكأنه أراد التعبير عن عدم تبنيها بصـورة رسـمية بعد من قبل الإدارة الأمريكية، ولكن ما ذكر حرفيا هو: علينا أن نعمل على "تعديل" الردع القائم، لكي يناسـبنا، ويلائم ظروفنا الجديدة. ويكرر "غيتس" ما سـبق أن سربه الرئيس الأسـبق "بيل كلينتون" عن عدم قدرته على التنبؤ بطبيعة المشـهد العالمي بعد عشر سـنين أو عشرـين عاما. ويركز جهوده حول التهديدات القادمة من دول نظامية بعينها، كما اتضـحت في مبادئ النظرية الردعية المعدلة، في ضـوء أن الولايات المتحدة منذ عام 1992، حافظت على تفوق نوعي في مجال السـلاح النووي على مسـتوى العالم أجمع. إلى جانب ذلك، يطالب "غيتس" الولايات المتحدة باسـتحداث أنظمة تسـلحية نووية حديثة، في ضـوء أن الأنظمة القديمة بات مفعولها متواضعا، وفي ظل إمكانية ان تنشب تهديدات نووية جديدة غير متوقعة، يمكن ان تشكل مفاجأة كارثية لها. وهو يؤكد في هذا المجال أن الولايات المتحدة لم تعمل على تحديث أنظمتها التسـليحية النووية منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي.